آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

السبت- 5 مارس 2011 - العدد 15102

Saturday - 5 March 2011 - Issue 15102

اليمن والأمن الإقليمي:

القفز على جدار التهميش

سامي محمد السياغي *

sami20077@hotmail.com

لا أرى – حسب اعتقادي – أن هناك منطقة في العالم قد اختبرت تحولات في بيئتها الأمنية خلال العقود الثمانية الماضية مثل الذي اختبرته منطقتنا العربية خاصة أو ما يسمى منطقة "الشرق الأوسط" بصفة أعم؛ فقد تداعت الأمم – بالفعل - على منطقتنا في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعدما أرسيت قواعد لعبة توازن القوى "الجديدة" في العالم بإزاحة الرجل العثماني "المسلم" المريض من ساحة التنافس الدولي، وتشتيت طاقات القيادات العربية للتفكير في مآلات المستقبل الزاهر في ظل الحكم "القطري" كامل السيادة!

لقد أفصح باطن أرض العروبة – حينها – عما يجيش في أحشائها من كنوز سوداء يسيل لها لعاب ماكينة الحضارة الغربية المتعطشة للوقود، كما صرخ ظاهرها من جور الكيان الغريب الذي استزرع عليها، ومن هول مشهد فرار أصحابها يحملون فتات أملاكهم ومفاتيح يلوذون بها لحفظ حقوقهم.

ذلك المشهد الدرامي المعقد بطبيعته هو بعينه ما نعيش في ظل تداعياته حتى عصرنا الحاضر، فما تزال منطقتنا - برغم تحررها الوطني - ترزح تحت وطأة حسابات مصالح القوى الكبرى واستراتيجياتها الكونية، وما يزال جرحنا النازف في فلسطين يسيل دما يوما بعد يوم. ومن بين ركام المشهد "المتوتر" - سالف الذكر - أصبح تحقيق أمن الاقليم والمحافظة عليه، هو شغل العالم الشاغل وهاجس دول المنطقة الذي لا ينقضي. وكان لزاما على تلك الدول (أي دول المنطقة) أن تجاهد مليا لتجد لهواجسها الأمنية ومصالحها الوطنية فسحة في ميدان حسابات القوى الكبرى للأمن الإقليمي في المنطقة وللاستراتيجيات الكفيلة بتحقيقه والمحافظة عليه.

واليمن كإحدى دول الإقليم تعد بلا ريب رمانة الميزان بالنسبة لأمن إقليمي الخليج العربي والقرن الأفريقي. وذلك وضعٌ لم تختره اليمن بمحض إرادتها، إنما هو واقع فرضته حقائق الجيوبوليتيك الجامدة. ومن منطلقات ذلك الواقع، شكل صانع القرار اليمني نسيج إدراكه وتصوراته لموجبات تحقيق الأمن الإقليمي واستراتيجياته، وللدور المفترض به ممارسته في ذات الصدد.

نسيج التصورات والثوابت

قد لا تكون اليمن دولة إقليمية مؤثرة في صياغة استراتيجيات الأمن الإقليمي في المنطقة بحكم تواضع مواردها وجنوحها في الأساس إلى إتباع سياسة خارجية غير تدخلية؛ ولكن ذلك لا يعني عدم أهمية اليمن بمقوماتها الطبيعية (جغرافيا وسكانيا) كحجر زاوية في أي استرتيجية يراد رسمها للأمن الإقليمي في المنطقة. وذلك الأمر لم يغبْ في واقع الحال عن إدراك صانع القرار اليمني على الدوام، وإن ظل مستشعرا في واقع الحال لتواضع "إمكانياته" في ذات الصدد.

وبالتالي، فإنه من الثابت تاريخيا أن شؤون الأمن الإقليمي شكلت على الدوام هاجسا ومحفزا – في الوقت ذاته - لصانع القرار اليمني باتجاه محاولة إبداء الرأي في تلك الشؤون علانية، والمشاركة ما أمكن في تقييد أي توجهات "خارجية" لصياغة وتسيير تلك الشؤون بما قد لا يتفق ومصالح اليمن خاصة والمصالح العربية بصفة عامة. وقد انطلق صانع القرار اليمني في رؤيته لمسألة الأمن الإقليمي من تصورات ومبادئ أو ثوابت محددة شكلت منطلقا متوازنا لصياغته سياسات اليمن الإقليمية، ومدخلا شفافا لتعامل الدول الأخرى مع تلك السياسات.

إن تصور صانع القرار اليمني لأهمية تحقيق الأمن الإقليمي في منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي ينبع في الأساس من ارتباط ذلك التصور بهدف تحقيق الأمن القومي اليمني الذي يأتي على رأس أولويات الأهداف المركزية للسياسة الخارجية اليمنية، كما هو الحال بالطبع بالنسبة للسياسة الخارجية لأي وحدة دولية، فالأمن مرتبط ارتباطا عضويا بوجود الدولة وبقائها وممارستها لسيادتها على أراضيها بشكل كامل.

ومفهوم صانع القرار اليمني لأسس الأمن الإقليمي يستند إلى جانب ذلك التصور العام إلى رؤية ثابتة مفادها أن حدود اليمن مع جيرانه يجب أن تظل معابر للتعاون والتواصل الحضاري المثمر بعد أن تمت تسوية مشاكل الحدود وفق نهج "لا ضرر ولا ضرار" الذي اعتنقته القيادة اليمنية ممثلة في الرئيس صالح أساسا لتلك التسوية. وبالتالي، فلا مخاوف ولا توجسات حدودية تحكم رؤية اليمن للأمن الإقليمي. ذلك في مقابل تخوف دائم لدى صانع القرار اليمني من محاولات التدخل الخارجي في شؤون الإقليم أو تدويل مشاكله الأمنية، وحرص مستمر على إبقائه داخل حاضرة التعاون الأمني بين دوله.

ووفقا للمفهوم سالف الذكر، فإن هناك عددا من الثوابت التي تحكم طبيعة رؤية اليمن (صناع قرارها) لمفهوم الأمن الإقليمي واستراتيجيات تحقيقه وصيانته، وتساهم بالتالي في تشكيل أي دور إقليمي محتمل لليمن في مسألة استراتيجيات الأمن الإقليمي في منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي. ولعل من أهم تلك الثوابت ما يلي:

(1) معارضة محاولات التدخل الأجنبي في شؤون الإقليم بكل أشكالها ومبرراتها.

(2) اعتماد سياسة الحلول السلمية للنزاعات في منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي.

(3) السعي باتجاه تحقيق مستوى مقبول من التنسيق والتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي بين دول الإقليم بعيدا عن سياسة المحاور وتكتلات القوى المركزية أو الهامشية.

(4) استعداد اليمن الدائم لتحمل أي تبعات أمنية أو سياسية أو اقتصادية جراء الأوضاع الأمنية المتقلبة في منطقة القرن الأفريقي دون أدنى عائد مباشر سوى الحفاظ على مبدأ إستراتيجية العلاقة بين أمن القرن الأفريقي وبين الأمن القومي اليمني.

(5) حرص اليمن الدائم على تبني مواقف واضحة من كل ما يمكن أن يعرض أمن دول الخليج إلى الخطر من أي قوى خارجية (إقليمية كانت أم كبرى).

(6) الاعتقاد الراسخ بأن تهديد الأمن الإقليمي في منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر يأتي - إلى جانب مسألة تدخل القوى الكبرى في شؤونه – من قبل إسرائيل في المقام الأول باحتلالها للأراضي العربية وأطماعها التوسعية لمد نفوذها إلى مياه البحر الأحمر. ولا مجال بالتالي - وفقا للرؤية اليمنية - للمقارنة بين الخطر الإسرائيلي على أمن الإقليم وبين ما تبديه إيران بين الحين والآخر من طموحات جادة للعب دور إقليمي مؤثر على شؤون المنطقة.

(7) في الوقت الذي تؤمن فيه اليمن بجدية وخطورة تهديد ظاهرة الإرهاب للأمن الإقليمي بصفة عامة، وأهمية تحالفها مع المجتمع الدولي لمجابهتها، فإنها تؤكد دوما على ضرورة مواجهة ذلك التهديد من خلال منظور عام لا يغفل ضرورة استئصاله من جذوره التي تغذيها في الأساس - وفقا لوجهة النظر اليمنية - سياسات إسرائيل في المناطق المحتلة، والاختلال القائم في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فيما بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

مقومات الدور وطبيعته

إن الحديث عن سياسات بناء الدور الإقليمي لليمن لا يعني بالضرورة أن اليمن قد أصبحت دولة إقليمية مؤثرة كإيران أو الهند أو باكستان أو تركيا؛ لكن في المقابل، اليمن أيضا لم تعد ذلك اللاعب الهامشي في الإقليم. فقد أدرك صانع القرار اليمني منذ العام 1995، في ظل ما عانته اليمن من سياسات التهميش الإقليمي على أصداء موقفها من أزمة وحرب الخليج الثانية، أهمية الانتقال إلى مربع المشاركة الفاعلة في شؤون الإقليم وفق رؤية تستهدف تحقيق المصالح اليمنية وتعزيز الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي. وشواهد ذلك الاهتمام بالشؤون الإقليمية عديدة منها: تقديم اليمن لطلبها "الرسمي" الأول للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي عام 1996، والانضمام إلى رابطة المحيط الهندي عام 1997، ورعايتها لإنشاء تجمع صنعاء للتعاون عام 2002، وانغماسها في جهود المصالحة الصومالية، وبذلها العديد من جهود الوساطة والمساعي الحميدة لحل الخلافات العربية.

اليمن، أو بالأصح صانع القرار فيها، يعتمد في محاولاته الانغماس في شؤون الإقليم على عدة مقومات مادية تمتلكها اليمن وتؤهلها للعب دور فاعل في صياغة استراتيجيات الأمن الإقليمي وصيانته، ما يستوجب بالتالي دعما إقليميا ودوليا لتشجيع اليمن على لعب مثل ذلك الدور. ولعل من أهم تلك المقومات ما يلي:

(1) مقومات تتعلق بطبيعة الموقع الاستراتيجي المتميز من عدة أوجه: أعطى الموقع الجغرافي لليمن بحق خصائص جيوستراتيجية ومناخية غاية في التميز والأهمية. فاليمن مبدئيا تشكل محطة طبيعية لخطوط المرور الدولية للأغراض المدنية والتجارية وعلى رأسها نقل النفط (عصب الاقتصاد العالمي)، ويعزز من أهمية ذلك الموقع تحكم اليمن فعليا في مضيق باب المندب.

واليمن تشكل بهذا الموقع نقطة تواصل جغرافي إستراتيجية وبخاصة بين آسيا وأفريقيا، وهي المهمة التي من المنتظر أن تتعزز في ظل الإعلان رسميا عن قرب تنفيذ مشروع جسر سيربط بين اليمن وجيبوتي عبر مضيق باب المندب. كما تشكل اليمن أيضا عمقا استراتيجيا لدول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي ومصر. وقد فرض هذا الواقع على اليمن عبر التاريخ أن تكون جزءا أساسيا من معظم الأحداث والتحولات الجسام التي مرت بها تلك المناطق. وتجلى ذلك الواقع في كثافة التواصل التاريخي ومحاولات السيطرة وبسط النفوذ التي تعرضت لها اليمن وبخاصة من جانب الفرس والأحباش قديما، ثم في العصور اللاحقة من جانب الممالك والسلطنات الإسلامية (الأيوبيين – المماليك – العثمانيين).

أما بالنظر في طبيعة التهديدات التي تخاتل البيئة الأمنية لمناطق الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عدن والقرن الأفريقي في العصر الحاضر، فإن موقع اليمن الاستراتيجي يجعل من الضرورة بمكان أن تحتل قلب أي منظور أمني استراتيجي يمكن أن يوضع لاحتواء تلك التهديدات. ولعل الشكل التوضيحي المرفق يسلط الضوء بشكل أكثر تركيزا على المقصود بوضع اليمن الاستراتيجي في منظومة الأمن الإقليمي على اعتبار أن دائرة الأمن الإقليمي لليمن تتقاطع بطبيعتها مع كافة التهديدات الأمنية التي تجتاح المنطقة برمتها في الوقت الراهن.

تصور الكاتب لدائرة الأمن الإقليمي لليمن بناء على قاعدة الجوار الاستراتيجي

أما عن طبيعة أهم التهديدات الأمنية التي تجتاح المنطقة في الوقت الراهن، فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

(أ) التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في منطقة الخليج العربي نتيجة تكثيف الوجود الأجنبي فيها من ناحية، ومواجهة إيران المتصاعدة مع القوى الكبرى على خلفية طموحاتها النووية "السلمية" من ناحية أخرى. هذا فضلا عن سياسات إيران التدخلية في بعض دول المنطقة، وبخاصة عبر إثارة الورقة الطائفية والمذهبية في مجتمعات تلك الدول للتأثير على استقرارها الداخلي، وكذا محاولتها المستمرة تغليب نفوذها الإقليمي على توجهات دول الخليج إزاء العلاقة مع القوى الكبرى عامة ومع الولايات المتحدة الأميركية بالذات، ناهيك عن احتلالها لجزر الإمارات الثلاث ورفضها القاطع اللجوء للتحكيم الدولي من أجل فض النزاع حولها.

(ب) أمن خليج عدن ومضيق باب المندب، الذي اعتلى سلم الاهتمامات الأمنية لدول المنطقة وللدول الكبرى عقب استفحال ظاهرة القرصنة القادمة من سواحل الصومال المضطرب وتأثيرها في حركة الملاحة الدولية عبر الخليج وعبر مياه البحر الأحمر، في ظل أهمية تلك الحركة وحيويتها بالنسبة للاقتصاد العالمي. فضلا عن امتداد يد الجماعات الإرهابية، وتنظيم القاعدة بالذات، إلى البحر الأحمر وبحر العرب عبر استهدافها للمدمرة الأميركية (كول) والناقلة الفرنسية (ليمبورج).

(ج) أمن القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر وارتباطه بأمن مضيق باب المندب وقناة السويس في ظل حالة عدم الاستقرار المزمنة التي ألمت بتلك المنطقة، على خلفية الصراع الداخلي في الصومال والصراعات المتكررة بين عدة دول في المنطقة كالصراع المسلح الذي اندلع لعدة جولات بين إريتريا وإثيوبيا، والنزاع الإريتري - السوداني حول قضايا تتعلق بدعم الجماعات المسلحة

دائرة الأمن الإقليمي لليمن بناء على قاعدة الجوار الاستراتيجي

المعارضة، ناهيك عن مسألة القواعد الأجنبية في جيبوتي، وما يثار بين الحين والآخر عن تسهيلات عسكرية متقدمة تحصل عليها إسرائيل في مياه البحر الأحمر انطلاقا من موانئ وجزر إريترية، وإلى غير ذلك من بؤر عدم الاستقرار في المنطقة.

(2) مقومات متعلقة بالعامل الديموجرافي والإمكانات والخبرة العسكرية: فعدد سكان اليمن الذي وصل في تعداد 2004 إلى حوالي 20 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ 3 ٪، كان قد تضاعف بمقدار 4،6 مرة في الفترة (1950 - 2004)، ومن المتوقع وفق مستويات النمو الحالية أن يصل عدد السكان عام 2024 إلى 42،2 مليون نسمة. ويعد المجتمع اليمني "مجتمعا فتيا"، حيث تمثل فئة الشباب أكثر من نصف إجمالي السكان، وقد أفرز ذلك هيكلا أو هرما سكانيا ذا قاعدة عريضة.

هذا الوضع الديموجرافي يعطي لليمن ميزة نسبية في محيطها الإقليمي؛ فوزن كتلتها السكانية على سبيل المثال يكاد يتجاوز ثلث الكتلة السكانية لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، فضلا عن كونها كتلة سكانية فتية ومتطلعة لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية والتطور المادي، وهي كذلك كتلة دائمة التحرك (الهجرة) عبر الحدود لتشكل على الدوام جسور تواصل بناء فيما بين اليمن ومحيطها الإقليمي (الخليجي والقرن أفريقي بالذات).

إلى جانب ذلك، الوزن النسبي المتميز لكتلة اليمن السكانية ولامتداداتها البناءة في محيطها الإقليمي، لا ريب في أن وضع اليمن في إطار ميزان القوى الإقليمي يشير إلى تمتعها بالعديد من المزايا النسبية التي ترشحها بالفعل للعب دور مؤثر في تشكيل مفردات إستراتيجية الأمن الإقليمي في المنطقة، وذلك اعتمادا على مخزونها البشري الفتي من ناحية، وعلى خبرة قواتها العسكرية (الجيش والأمن) المتجددة في خوض غمار التحديات الأمنية المحلية الصرْفة أو تلك المشبعة بتجليات خارجية كفتنة التمرد الحوثي مؤخرا. ما يعني أن اليمن تدرك أهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وتعلم – بالممارسة - مدى المعاناة التي تخلقها حالة عدم الاستقرار على مصالحها وتطلعاتها لتحقيق التنمية الشاملة، وهي (أي اليمن) تملك في الوقت نفسه الخبرة والجاهزية الكافية نسبيا للتعامل ميدانيا مع تشكيلة متنوعة من المخاطر الأمنية التي اختبرتها عمليا في أكثر من مناسبة. وبالتالي، فإمكانات اليمن الديموجرافية والعسكرية يمكن أن تحتسب في محصلتها النهائية في خانة رفد جهود تحقيق الأمن وتعزيز بيئة الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

(3) مقومات متعلقة بنمط السياسة الخارجية والروابط مع دول الجوار: فمن شبه المتفق عليه لدى المراقبين والمحللين للسياسة الخارجية اليمنية أن تلك السياسة قد اتخذت لها نمطا مميزا خلال أكثر من ثلاثة عقود. فالخبرة التاريخية تؤكد أن اليمن قد اتبعت على الدوام سياسات جوار إقليمية تصالحية، وأكثر حرصا على تحقيق الأمن والاستقرار، وأكثر ميلا إلى حل المشاكل بالطرق السلمية، وأكثر سعيا لفتح آفاق التعاون مع الأطراف الإقليمية وفق سياسات متوازنة. وقد امتد ذلك النمط بالطبع ليشمل شبكة علاقات اليمن الدولية بصفة عامة. ذلك الأمر يؤهل اليمن في واقع الحال للاندماج بمرونة في الرؤى المتعلقة بتحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة وبناء إستراتيجياته طويلة المدى.

طبيعة الدور

كما تمت الإشارة سلفا فإن اليمن – بإمكاناتها المتواضعة – لم تقبع جامدة في مربع التهميش الإقليمي بل سعت مع كل فرصة سانحة لممارسة أدوار حافزة على تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون في دائرتها الإقليمية المباشرة. ويمكن في ما يلي الإشارة باقتضاب إلى أهم ملامح محاولات اليمن بناء دور إقليمي فاعل ومساهم بشكل ايجابي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي مع انعكاس ذلك بالطبع على بيئة الأمن الدولي عامة.

تبنت السياسة الخارجية اليمنية منذ وقت مبكر مبدأ منابذة التدخل الخارجي في شؤون الإقليم أو تدخل دوله في شؤون بعضها البعض. واعتمدت في ذات الصدد على أربعة منطلقات رئيسية: فهي من ناحية، لم تتح المجال لأي تدخلات أجنبية في مشاكلها الداخلية كحرب الانفصال صيف 1994، وتعاملت بحزم ومسئولية وحنكة دبلوماسية بخصوص ما أثير عن دعم إيراني "غير رسمي" لحركة التمرد الحوثي مؤخرا؛ وهي - من ناحية ثانية - ظلت حريصة على عدم القبول بأي تدخل أجنبي في شؤون أي دولة من دول الإقليم؛ وحرصت - من ناحية ثالثة - على الانخراط بقوة في معالجة القضايا والنزاعات العالقة بين دول الإقليم وتبنت في ذات الصدد مواقف داعمة لأصحاب الحقوق ومنادية بأهمية اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل تلك المشاكل، ولعل في موقفها الثابت من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث نموذجا لذلك؛ ومن ناحية رابعة، لم يثبت قط عبر العقود الماضية قيام اليمن بأي نوع من أنواع التدخل في شؤون أي دولة من دول الإقليم.

حرصت السياسة الخارجية اليمنية على اعتماد النهج السلمي في حل مشاكلها مع دول الجوار، وقد أنتج ذلك النهج حلولا عادلة ومرضية واستثنائية كذلك لتسوية خطي حدودها مع كل من سلطنة عمان والسعودية، كما أنهى ذلك النهج بسلام أزمة الاحتلال الإريتري لجزر حنيش اليمَنية وأعادها كاملة إلى السيادة اليمنية عبر التحكيم الدولي.

لم تأل السياسة اليمنية جهدا في التفاعل مع المشاكل الأمنية والسياسية في القرن الأفريقي من منطلق الحرص على استتباب الأمن والاستقرار في تلك المنطقة. وقد فرض قرب اليمن من القرن الأفريقي وشرق أفريقيا أن تنغمس سياستها الإقليمية إلى حد بعيد في الاهتمام بقضايا الأمن والاستقرار في تلك المنطقة، وقد تجلى ذلك الاهتمام مؤخرا في الإسهام اليمني المتواصل في جهود حل المشكلة الصومالية والمشاكل بين إريتريا وجيرانها (جيبوتي – السودان – أثيوبيا)، فضلا عن تحمل اليمن لتبعات أمنية واقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة استقبالها مئات الآلاف من اللاجئين الصوماليين وأعدادا أخرى من أثيوبيا وإريتريا.

حافظت اليمن منذ عقود مضت على سياسة إستراتيجية موضوعية إزاء البحر الأحمر، حيث ظلت مستوعبة تماما لأهميته الإستراتيجية بالنسبة لحماية أمنها الوطني وبالنسبة للأمن القومي العربي بصفة عامة؛ وذلك ما دفعها على الدوام لإتباع سياسات مصرة على حياديته ورافضة لأي شكل من أشكال الوجود الأجنبي في مياهه الإقليمية.

ولكن الملاحظ منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم أن ممانعة اليمن للوجود الأجنبي في مياه البحر الأحمر لم تعد تقوى على مواجهة المبررات الأمنية التي تسوقها القوى الأجنبية لتسويغ ذلك الوجود، في ظل استفحال حالة عدم الاستقرار التي ألمت بالمنطقة منذ مأساة الغزو العراقي للكويت، وانفجار الأوضاع الداخلية في الصومال، وصعود نجم تنظيم القاعدة وجماعات الجهاد الإسلامي المسلحة، ناهيك عن تداعيات ظاهرة القرصنة في خليج عدن.

أصبحت اليمن بالفعل شريكا رئيسيا للمجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب. وقد انطلقت تلك الشراكة بصورة فاعلة عام 2000 في أعقاب استهداف تنظيم القاعدة للمدمرة الأميركية (كول) قبالة ميناء عدن وما تلاها من عمليات مؤثرة نفذها التنظيم ضد مصالح أميركية وغربية في اليمن وفي أفريقيا. وكانت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 ذروة سنام تلك العمليات، وشكلت في واقع الأمر اختبارا صعبا لذلك التحالف الناشئ بين اليمن والمجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب. إذ كادت اليمن تتحول حينها من موقع "الحليف" إلى موقع "العدو" في ظل الحملة الإعلامية الشرسة التي انطلقت على صفحات وسائل الإعلام الأجنبية وبعض العربية مصورة اليمن كبؤرة مصدرة للإرهاب و"ملاذ آمن" لتنظيم القاعدة، ومرشحة إياها لتلقي الضربة الأميركية التالية بعد أفغانستان. ولكن اليمن استطاعت بالفعل تعزيز شراكتها الدولية في مواجهة ظاهرة الإرهاب وتطوير قدراتها الذاتية لمواجهة تلك الظاهرة، وحققت في ذات الصدد نجاحات متوالية بتعاون إقليمي ودولي، كما وقعت عددا من اتفاقيات التعاون الأمني مع بعض دول الإقليم وبعض التفاهمات كذلك مع بعض الدول الكبرى.

تحاول اليمن جاهدة الوصول إلى تفاهمات عملية وتنفيذية مع دول الجوار الإقليمي والدول الكبرى حول أفضل السبل لمواجهة ظاهرة القرصنة في خليج عدن وسواحل الصومال، بالاعتماد على مبدأ ضرورة تحمل دول البحر الأحمر للعبء الرئيسي في تلك المهمة والنأي بالمنطقة عن كل أشكال الوجود والتنافس الدولي على هامش مواجهة تلك الظاهرة. وقد استطاعت اليمن إلى حدٍ ما الانخراط في الجهود الدولية لمواجهة تلك الظاهرة مستفيدة في الأساس من المساعدات المحدودة التي تتلقاها من أجل تطوير إمكانيات سلاح خفر السواحل اليمني؛ ولكن اليمن في المقابل لم توفق في تحقيق التجاوب المطلوب من دول البحر الأحمر لتنسيق جهودها المشتركة لمواجهة ظاهرة القرصنة والوصول لإستراتيجية جماعية مشتركة في ذات الصدد.

اليمن والأمن الإقليمي (رؤية أولية للمستقبل)

من الواضح أن اليمن لم تبتعد كثيرا عن موقع المركز بالنسبة لتأثير التهديدات التي تواجه بيئة الأمن الإقليمي لمنطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي، حيث عانت (ولا تزال) الكثير من التبعات الأمنية المترتبة على حالة عدم الاستقرار التي أصابت بعض دول المنطقة كالعراق والصومال، ناهيك عن تبعات التدخلات الخارجية "المحتملة" في شؤونها الداخلية من خلال دعم حركة التمرد "الحوثي" في بعض المحافظات الشمالية ونزعات الانفصال لدى ما يسمى بالحراك الجنوبي.

وبالنظر في طبيعة تلك التبعات الأمنية التي تتحملها اليمن بالتوازي مع حجم ونوعية التهديدات الاستثنائية الماثلة أمام البيئة الأمنية الإقليمية، وعلاقة كل ذلك بموقع اليمن الجيوبوليتيكي الحساس الذي جعلها في مركز تقاطع كل تلك التهديدات، يمكن الزعم بأن مسألة دعم أمن واستقرار اليمن من ناحية، ودعم وتسهيل دور اليمن الإقليمي المفترض في وضع وتنفيذ إستراتيجية الأمن الإقليمي (المفترضة أيضا) من ناحية أخرى، تعد مسألة بالغة الأهمية إذا ما أريد للبيئة الإقليمية الاستقرار وتحقيق الأمن ومواجهة مخاطر تنامي روح الانفلات الأمني في مواجهة الجماعات الإرهابية وعصابات القرصنة، والوقوف في وجه مخاطر تغول بعض دول الإقليم الطامحة لإعادة رسم خارطة الأمن الإقليمي فيها بما يخدم مصالحها هي فقط، أو نوايا بعض الدول الكبرى التي تريد الاستئثار بمعطيات السياسة الإقليمية كلها لرسم مستقبل الإقليم بما يتفق وأهدافها الإستراتيجية الإقليمية والعالمية - وهو ما لا يحقق في واقع الأمر أدنى قدر من الأمن والاستقرار لدول الإقليم. وعلى اليمن - في المقابل- التحرك في كل الاتجاهات، من أجل بناء تحالف إقليمي استراتيجي للحفاظ على أمن وأستقرار الإقليم بعيدا قدر الإمكان عن إحداثيات الاستقطاب الدولي في المنطقة.

* دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة
مستشار شؤون البحث العلمي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

الصنبور الذي يسرب الماء يهدر 7 غالونات يوميا على الأقل، وهذه تشكل 10 ٪ من حصة الفرد من مياه الشرب في اليوم

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن
Water in Yemen 2011
Yemen: Management and Development of Water Resources